التنـمية الزراعية في محافظة المثنـى الواقع والطموح

م . م حقي أمين توماس
المعهد التقني /السماوة

الملخص

تمتلك محافظة المثنى كل مستلزمات ومقومات التنمية الزراعية حيث هناك الأراضي الزراعية الشاسعة وكميات من المياه لا بأس بها إضافة إلى توفر الأيدي العاملة الزراعية. ومن هذا المنطلق يرى الباحث ضرورة أتباع الوسائل العلمية الحديثة في الزراعة والاستغلال الأمثل لكافة الموارد المتاحة والتي من شأنها أن تجعل هذه المحافظة سلة غذائية تكفي المحافظة والمحافظات المجاورة لها. وعليه يوصي الباحث بضرورة توفير كافة المستلزمات الحديثة من مكائن واليات وبأعداد كافية وتوفير وسائل الري الحديثة وتشجيع الفلاحين على العودة إلى الزراعة من خلال تشجيع ودعم المنتوج المحلي بحيث يكون هناك مردود مالي جيد للفلاح يشجعه على الزراعة وكذلك يمكن الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية في مجال الزراعة والاطلاع والاستفادة من الخبرات العالمية في هذا المجال وضرورة اختيار المحاصيل الزراعية المناسبة للظروف الزراعية في المحافظة .

Agricultural Development In AL- Muthanna Government The Ambitiousness and Situated

Abstract

Muthanna governnarett has all the requirements and elements of agricultural development where there is arable land and vast quantities of water a good addition the availability of agriculture labor force . From this point of view the need for the researcher modern scientific methods need to use and the best use of all resources available . That will make this government to maintain enough food basket for itself and its neighboring government . Therefore , the researcher recommends the need to provide all the necessities of modern machines, mechanisms and in sufficient numbers, the provision of modern irrigation methods, encouraging farmers to return to agriculture by encouraging and supporting local product so that there is financial returns good for the farmer encouraged on agriculture. Also can take advantage of foreign investment in agriculture for the benefit of international experience in this area and the necessity of selecting appropriate crops for the agricultural conditions in the province.

التنمية الزراعية في محافظة المثنى الواقع والطموح

المقدمة

تعد محافظة المثنى من المحافظات الزراعية الهامة في العراق نظرا لما تمتلكه من موارد اقتصادية كافية, فالأراضي الزراعية الصالحة للزراعة والتي يمكن استصلاحها متوفرة بمساحات شاسعة والمياه متوفرة وان كانت بكميات قد تكون غير كافية ألا أن الدراسات الحديثة أثبتت وجود مياه جوفية وبكميات كبيرة في المحافظة. إضافة إلى الموارد البشرية حيث أن أكثر من نصف سكان المحافظة يسكن في الريف والإمكانات المالية والعلمية متوفرة, حيث أن أنشاء جامعة المثنى وافتتاح كلية الزراعة فيها بلا شك يمكن ان يساهم مساهمة كبيرة في النهوض بالواقع الزراعي في المحافظة.

أن هذه الإمكانات المتوفرة تعبر عن إشكالية حقيقية حيث أن هناك فجوة كبيرة بين الإمكانات المتاحة والنتائج المتحققة لأنه لا زالت المحافظة تعتمد على الاستيراد لسد النقص في المنتجات الحيوانية والنباتية. ولغرض تسليط الضوء على هذا الواقع وتحديد المعوقات الحقيقية التي تحول دون تقدمه ارتأى الباحث إلى تقسيم البحث إلى مبحثين المبحث الأول يتناول الجانب النظري والمبحث الثاني يتناول الجانب العملي .

مشكلة البحث

وتنطلق من كون محافظة المثنى تمتلك مقومات كثيرة للنهوض بالواقع الزراعي ومنها الأراضي الزراعية الشاسعة والمياه الجوفية الوفيرة ألا أنها أصبحت عاجزة عن توفير الحاجات الزراعية المحلية وأصبحت تعتمد على الاستيراد لسد النقص وردم الفجوة الغذائية.

فرضية البحث

يفترض الباحث انه بما أن محافظة المثنى تمتلك أراضي زراعية صالحة و أخرى يمكن أصلاحها وتمتلك كذلك الإمكانات الضرورية التي يمكن أن تجعل منها سلة غذاء لها وللمحافظات المجاورة أذا ما أحسن استغلال هذه الإمكانيات ويمكن أن تتحقق تنمية زراعية طموحة في المحافظة .

أهمية البحث

وتكمن في أيجاد الوسائل الفعالة لاستغلال كافة الإمكانيات الزراعية المتوفرة من الأراضي الزراعية والمياه واستخدام الأساليب الحديثة في الري وتقنين المياه للاستفادة من الطاقات الزراعية المتوفرة وتوفير بعض المحاصيل بدل استيرادها .

منهجية البحث

اعتمد الباحث أسلوب دراسة الحالة وهي طريقة مثلى لدراسة مثل هذا النوع وتطلب هذا النهج دراسة وتحليل العوامل المتحكمة في الإنتاج الزراعي وسبل تطويرها .

هيكلية البحث

اعتمد البحث على جانبين مهمين هما:

1- الجانب النظري

وقد تضمن عدة جوانب منها تعريف التنمية الزراعية وتحديد الأهداف الزراعية للتنمية الزراعية وتحديد مستلزمات التنمية الزراعية والتعريف بالإشكال الأساسية للتنمية الزراعية وأخيرا ضم الجانب النظري, تحديد المعوقات الأساسية التي تحد من تحقيق التنمية الزراعية .

2- الجانب العملي

لغرض الوقوف على الواقع الزراعي لمحافظة المثنى تمت مناقشة هذا الموضوع من خلال محاور عديدة منها حجم الأراضي الزراعية والموارد المائية المتاحة والأيدي الزراعية العاملة في المحافظة والمكائن والآلات الزراعية المتوفرة في المحافظة والمحاصيل الزراعية الصيفية والمحاصيل الزراعية الشتوية وكمية الثروة الحيوانية في المحافظة وكذلك الحيازات الزراعية في المحافظة وكذلك أعطاء صورة للرؤية المستقبلية للتنمية الزراعية في المحافظة .

المبحث الأول- الجانب النظري

يعد القطاع الزراعي من الدعائم المهمة للاقتصاد فهو المصدر الأساسي لتوفير الغذاء للسكان وتحقيق الأمن الغذائي المحلي وتصدير الفائض الاقتصادي حيث أن معظم السلع الغذائية التي يستهلكها الأفراد هي منتجات زراعية هذا من جهة ومن جهة أخرى أن الطلب على المنتجات الزراعية اخذ بالارتفاع مع مرور الزمن نتيجة لنمو السكان وتعدد الحاجات الغذائية للفرد. مما جعل التنمية الزراعية تسهم بدور رئيس في تدعيم التنمية الاقتصادية عن طريق زيادة الفائض الاقتصادي الذي يمكن أن يتحقق والذي يسهم في تطوير الزراعة وبناء الصناعة التي تعتمد على الزراعة في الحصول على المواد الخام [1].

وتكتسب التنمية الزراعية أهميتها من حيوية القطاع الذي تتعامل معه وهو الزراعة فهو المصدر الأساس للتراكم الرأسمالي الذي استخدمته البلدان المتقدمة أبان نهضتها التنموية لتمويل التنمية الاقتصادية الشاملة فالزراعة اليابانية على سبيل المثال كانت تمول نسبة 80% من موازنة البلد في الستينات من القرن الماضي من خلال فرض الضرائب على المدخولات الزراعية كما أن القطاع الزراعي يتميز بوفرة العمال التي تحتاجها القطاعات الأخرى.

وقد أكدت التجارب العالمية المتقدمة أن نجاح عملية التصنيع يتوقف على التقدم والنمو الذي يحرزه القطاع الزراعي فالثورة الصناعية التي قامت في القرن الثامن عشر في أوربا الغربية لم يكتب لها النجاح لو لم يسبقها أو تمهد لها ثورة زراعية أدت إلى رفع الإنتاجية في القطاع الزراعي لمواجهة حاجات التصنيع[2].

كما يتميز القطاع الزراعي بأهميته للبلدان الفقيرة في العالم حيث يستخدم نسبة 60-70 % من القوى العاملة في البلدان النامية منخفضة الدخل و (40-50)% في نظيرتها متوسطة الدخل. كما أنها تعد مصدر أساسي للناتج المحلي حيث تمثل ما بين (35-40)% منه[3].

1- مفهوم التنمية الزراعية

تعرف التنمية الزراعية على أنها مجموعة من الإجراءات والأساليب التي يكون لها دور كبير وفعال في التأثير في هيكل الاقتصاد الوطني ككل وبالأخص في البلدان النامية ويمكن أن نفهم التنمية الزراعية بأنها عملية تحسين للإنتاج الزراعي كما ونوعا من خلال أحداث ثورة فنية في طرق ووسائل الإنتاج المتبعة عن طريق اعتماد أسلوب التخطيط الشامل في تنظيم الإنتاج وبما ينسجم مع الخطة الاقتصادية العامة والقضاء على أشكال الاستغلال في الإنتاج وعلى مشكلة الفقر بين الفلاحين وتوفير حد أدنى لائق من مستوى المعيشة للعاملين بالزراعة وإحداث ثورة اجتماعية وثقافية وصحية في الريف. وتذهب التنمية الزراعية إلى الإجراءات كافة التي من شانها زيادة الإنتاج والإنتاجية في القطاع الزراعي الذي يسهم بدوره في عملية التنمية الاقتصادية الزراعية[4]. والتنمية الزراعية كذلك هي الزيادة أو النمو الإرادي المخطط له ويمكن التوصل إلى هذا الحد من النمو بواسطة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطة ويعبر عنها بالمناهج والخطط والسياسات التي تهدف إلى تحقيق معدلات معينة من النمو فالتنمية الزراعية تنصرف إلى كافة الإجراءات التي من شانها زيادة الإنتاج الزراعي المتاح لعملية التنمية الاقتصادية [5].

لقد كان الاهتمام منصبا على التنمية الصناعية في الخمسينات والستينات لكن معظم البلدان النامية أخذت تغير خططها من خلال التركيز الأكبر على التنمية الزراعية وذلك بعد أن تبين لها انه بدون تنمية زراعية ستجد نفسها في موقع صعب لاسيما وان الفجوة الغذائية سرعان ما تزداد تبعا لذلك واستيراد المواد الغذائية من الخارج يستنزف نسبة كبيرة من النقد الأجنبي بما لا يترك مجالا لتحقيق تنمية متوازنة في مختلف القطاعات . لذلك صار من الضروري تحقيق تنمية زراعية شاملة وبمعدلات سريعة لأجل ردم الهوة في الفجوة الغذائية الحاصلة من اجل توفير المواد الغذائية للسكان الذين ينتقلون من النشاط الزراعي إلى النشاط الاقتصادي وكذلك من اجل توفير المواد الأولية النباتية والحيوانية اللازمة للكثير من الصناعات من خلال التنمية الزراعية الشاملة.

2- أهداف التنمية الزراعية

يعد القطاع الزراعي مصدرا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية لاسيما في اقتصادات البلدان النامية ومنها العراق حيث تكون مساهمه القطاع الزراعي كبيرة في توليد الناتج القومي في معظم هذه البلدان وقد تزيد في البعض منها على مساهمة القطاعات الأخرى فضلا عن أن الزراعة تستوعب الجزء الأكبر من المشتغلين في النشاط الاقتصادي ويعتمد عليها السكان بشكل مباشر وغير مباشر كما تشكل الصادرات الزراعية القسم الأكبر من صادرات الكثير من هذه البلدان ورغم الاختلاف في درجة أهمية القطاع الزراعي من دولة إلى أخرى فان دوره في عملية التنمية يأتي من خلال ما يمكن أن يسهم به من مهام في تحقيقها[6].

أن زيادة الإنتاجية الزراعية للوحدات الزراعية هي القوة المحركة للتنمية وإنها هي التي مهدت لعملية التطور العام ويسرت تحقيق فائض زراعي ضروري لانطلاق الاقتصاد في أوربا الغربية ويشكل تطوير الإنتاجية الزراعية المصدر الأكثر أهمية في زيادة الإنتاج الراعي في البلدان النامية ووفقا لتقديرات الفاو (FAO) يتوقع أن تتطور الإنتاجية نحو 66% من أجمالي النمو الإنتاجي الزراعي المتوقع تحقيقه خلال العقدين القادمين [7].

ومن الجدير بالذكر أن هدف التنمية الزراعية لا ينحصر على تحقيق الزيادة في الناتج فقط وإنما يهدف إلى العمل على تحسين نوعية الإنتاج الزراعي أيضا ثم تمكين اكبر عدد من المواطنين في التمتع بخيرات هذه الزيادة وتقليل الفوارق في الدخول.

3- أهداف برامج التنمية الزراعية

وتهدف معظم برامج التنمية الزراعية إلى الأهداف التالية:[8]

ا- أن الزراعة توفر التمويل لعملية التنمية الاقتصادية .

ب- توفير الأيدي العاملة لعملية التشغيل في القطاعات الاقتصادية الأخرى .

ج- خلق السلع الصناعية المعدة للتصدير للحصول على العملات الأجنبية لتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية.

د- توفير السوق المناسب لمنتجات القطاع الصناعي وبالعكس .

ه- توفير المواد الغذائية للعاملين في القطاعات الأخرى .

و- تجهيز الصناعة بالمواد الأولية اللازمة لها .

ز- يعتبر القطاع الزراعي القطاع الذي تعتمد عليه البلدان النامية في تحقيق الأمن الغذائي في ظل الظروف المعاصرة .

ح- يمكن أن تسهم الزراعة في مساعدة البلدان النامية على دعم القوة التساومية لها في شروط التبادل الدولي وتحسينها لصالحها .

ط- أن معدل النمو الاقتصادي ككل يتحدد بمعل النمو في القطاع الزراعي .

ي- الاهتمام بالبيئة الريفية وتوفير الخدمات والبنى التحتية لها.[9]

ك- حماية البيئة من التلوث والتي تعتبر من الأهداف الرئيسة في سياسات التنمية الزراعية .

4 – مستلزمات التنمية الزراعية وإشكالها

أن تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب العناصر الثلاث التالية :[10]

ا- نمو الإنتاج من خلال استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة ورفع مستوى الإنتاجية في المزارع الصغيرة للفلاحين.

ب- زيادة الطلب المحلي على الإنتاج الزراعي المشتق بأتباع استراتيجة التنمية الحضرية التي تعتمد على زيادة التوظف.

ج- الاعتماد على تنمية ريفية تكون أنشطتها قليلة رأس المال وكثيفة العمل والتي تحقق الدعم المتبادل بينها وبين المجتمع الزراعي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر بسبب توفر الأيدي العاملة الرخيصة .

وكذلك للعوامل المؤثرة في التنمية الزراعية دور مهم في تفعيل النشاط الزراعي مع مراعاة وجوب استخدام هذه العوامل بالتوقيت والشكل المناسب لضمان الحصول غلى أفضل النتائج في المجال الزراعي ويمكن تحديد هذه العوامل المؤثرة في العملية الزراعية بالاتي [11]

1- الأراضي القابلة للزراعة .
2- كمية المياه .
3- أساليب الري المستخدمة في الزراعة .
4- القوى العاملة .
5- المكننة وتكنولوجيا رأس المال .
6- علوم الهندسة الزراعية .
7- المبيدات.
8- الأسمدة.

أن وضع خطة لمعالجة المشاكل التي تخص القطاع الزراعي ودراسة الإشكال المختلفة للتنمية الزراعية سيخلق الظروف الموضوعية لان يلعب هذا القطاع دورا مهما في التنمية الاقتصادية وهنا نذكر بعض إشكال التنمية الزراعية التي يمكن أن تساعد في صياغة سياسة زراعية متطورة[12]. والمقصود بالسياسات الزراعية هو جميع الإجراءات والوسائل والقرارات التي يتم اتخاذها من اجل الوصول للأهداف.

1- التنمية الزراعية عن طريق استغلال أراضي زراعية جديدة وتستخدم هذه الطريقة في كثير من البلدان النامية وتتطلب هذه الطريقة توافر البنية التحتية للزراعة كالطرق وشبكات الري والبزل ويمكن ان يكون هذا الشكل ملائم للعراق لامتلاكه أراضي كبيرة غير مستغلة صالحة للزراعة والتي يمكن استصلاحها باستخدام استثمارات زراعية كبيرة .
2- التنمية الزراعية عن طريق الزراعة المكثفة ويركز هذا الشكل من التنمية على تحقيق استخدام المكثف للأرض والعمل والأسمدة الكيمياوية والعضوية والمكننة والبذور المحسنة. وتعتبر الموارد الأرضية والمائية من المحددات الأساسية لعملية التنمية الزراعية عن طريق تنظيم الإنتاج لوحدة المساحة من الأرض ويتم هذه التكثيف من خلال عدة آليات منها : [13]

أ- زيادة أنتاج المحاصيل النباتية والحيوانية لوحدة المساحة من الأرض والمتر المكعب من المياه من خلال إدخال أصناف جديدة .
ب- اعتماد الدورة الزراعية في مساحة الأرض نفسها وفي السنة ذاتها .
ج- التحول من زراعات اقل قيمة نقدية إلى أخرى أعلى قيمة .
د- صناعة الزراعة والتي تعد درجة عالية من التكثيف الزراعي ويتم عن طريق استخدام البيوت الزجاجية في ظروف خاضعة للتحكم في العوامل الجوية من حرارة ورطوبة وإضاءة ومكافحة الإمراض .

3- التنمية الزراعية من خلال دعم دور الفلاح في العملية الزراعية ويركز هذا الشكل من التنمية على زيادة دور الفلاح في العملية الاقتصادية مما يستوجب حل مشكلة ملكية الأرض الزراعية على أساس تمليك الفلاحين الأراضي التي يستطيعون هم وعوائلهم زراعتها. من خلال إصدار قوانين جديدة تركز أيضا على زيادة دور الفلاح في العملية الإنتاجية.

لقد غيرت الأبحاث الزراعية في القرن الماضي طبيعة التنمية الزراعية وآفاقها فقد أحدثت التحليلات والدراسات المنهجية للباحثين الزراعيين تقنيات جوهرية كانت أساسا في التطور الزراعي خلال النصف الثاني من القرن الماضي وأوضحت نتائج العديد من هذه الدراسات بان مردود التطور الزراعي يمكن أن يتراوح ما بين (30-60)% من كمية الإنتاج.

5- معوقات التنمية الزراعية

لم تنجح العديد من خطط التنمية الزراعية في تحقيق أهدافها المتمثلة في زيادة الإنتاج والإنتاجية ورفع درجة الاكتفاء الذاتي وتحقيق الأمن الغذائي وتنمية الموارد الزراعية وتحسين ظروف المعيشة لعدم أنصاف القطاع الزراعي وعدم إعطائه الاستثمارات الكافية وعدم أعطاء التنمية الزراعية موقعا متقدما في سلم أولويات السياسات الاقتصادية وبشكل عام تواجه الزراعة في البلدان النامية المعوقات التالية:[14]

1- المعوقات الطبيعية:- وتتضمن مجموعة المعوقات المرتبطة بالموارد الأرضية والمائية والمناخ .
2- المعوقات الفنية:- وتتعلق بمستلزمات الإنتاج الزراعي وقوة العمل الزراعية والخدمات التكميلية للإنتاج والتصنيع الزراعي.
3- المعوقات التنظيمية والمؤسسية :- وتكمن في قصور الأسعار المنتجات الزراعية والسياسات السعرية والتسويق الزراعي والنظام الحيازي والإدارة المزرعية.
4- المعوقات المالية :- وتعد من أهم معوقات الإنتاج الزراعي وتباين توزيع نسب الاستثمارات الزراعية وانخفاض نصيب قطاع أنتاج الغذاء منها فضلا عن خفض معدل التكوين الرأسمالي في هذا القطاع وما ينجم عنه من تدني في معلات النمو اذ يؤدي الاستثمار العام دورا مهما في التنمية الاقتصادية من خلال مساهمته في زيادة معدل نمو الإنتاج سواء في القطاع الزراعي أو في بقية القطاعات.

المبحث الثاني ـ الجانب العملي

يعاني القطاع الزراعي في العراق من مشاكل عديدة ومتنوعة أسوة بمعظم البلدان النامية ولا زال متخلفا مقارنة بالدول المتقدمة وحتى الدول المجاورة وتعد محافظة المثنى من المحافظات الزراعية المهمة في العراق وذلك كونها تمتلك موارد بشرية وطبيعية متعددة. ولكن واقع الإنتاج يشير إلى وجود فجوة كبيرة بين ما يتم إنتاجه فعلا وبين ما يمكن إنتاجه باستخدام الموارد المتاحة. حيث ما زالت المحافظة تعتمد على الاستيراد لسد معظم احتياجاتها من المواد الغذائية وهذه يؤشر خطورة الأمن الغذائي في المحافظة وما يمكن أن يمثله من خطورة كبيرة على سكان المحافظة ومن اجل مناقشة هذا الواقع لا بد من مناقشة الإمكانات المتوفرة في المحافظة والمشاكل التي تحيط بها وهي:

1- الأراضي الزراعية

تقع محافظة المثنى جنوب العراق وتبعد 282 كم جنوب العاصمة بغداد وتقسم الى أربعة أقضية وهي السماوه والرميثة والخضر والسلمان وسبع نواحي وهي الوركاء والمجد والنجمي والهلال والدراجي والسويروالبصية وسميت بالسماوه لانها ارض مستوية وهي ثاني محافظة بالمساحة بعد الانبار حيث تبلغ مساحتها الكلية 20696000 دونم بضمنها مساحة البادية الجنوبية البالغة 18771200 دونم والمساحة المتبقية للوحدات الادارية 1924800 دونم. وتبلغ المساحة الصالحة للزراعة في محافظة المثنى 964475 دونم بضمنها الاراضي الصالحة للزراعة في البادية الجنوبية البالغة 400000 دونم وهذا يعني ان الاراضي الصالحة للزراعة تمثل حوالي 5% من مجموع الاراضي الكلية في المحافظة وهي موزعة على الوحدات الادارية وكما موضح بالجدول (1).

التنمية الزراعية في محافظة المثنى الواقع والطموح

جدول (1)
(الاراضي الصالحة للزراعة والغير صالحة والاجمالية في محافظة المثنى لعام 2011)

الوحدة الادارية	المساحة الاجمالية دونم	المساحة الصالحة للزراعة دونم	المساحة الغير صالحة دونم
مركز قضاء الرميثة	42400	17328	25072
ناحية النجمي	261600	92650	168950
ناحية المجد	58000	36751	21249
ناحية الهلال	128400	36848	91552
ناحية الوركاء	391200	171171	220029
قضاء السماوة	376400	76169	300213
قضاء الخضر	666800	133558	533242
قضاء السلمان	18771200	400000	18371200
المجموع	20696000	964475	19731525

المصدر:وزارة الزراعة /مديرية زراعة السماوة / شعبة الاحصاء / بيانات عام 2011.[15]

2- الموارد المائية

تتنوع مصادر المياه المتوفرة في محافظة المثنى ولكن يعتبر نهر الفرات وتفرعاته من المصادر الرئيسة في المحافظة فتتراوح أطوال الجداول الرئيسة فيه بحدود 159,75 كم إما الجداول الفرعية فتتراوح طولها بحدود 174,700 كم اما الجداول الثانوية فيتراوح طولها بحدود 79,710 كم والجدول (2) يبين معدل مناسيب المياه ومعدل كميات التصريف لنهر الفرات في السماوة للأعوام من 2006 – 2011 .

جدول (2)
(معدل مناسيب المياه ومعدل كميات التصريف لنهر الفرات في السماوة للفترة من 2006-2011)

السنة	معدل منسوب المياه م	التصريف م ^{3} / ثا
2006	7,46	190
2007	7,20	167
2008	6,68	120
2009	5,5	48
2010	6,1	83
2011	6,01	54

المصدر:وزارة الموارد المائية /مديرية الموارد المائية في السماوة / شعبة التخطيط بيانات الاعوام 2006-2011. [16]

ويعتبر أعلى منسوب يمكن ان يحدث فيضان في النهر هو 1,5 م اما في حالة الشحة في المياه يكون اقل منسوب هو 5م.

اما بالنسبة للأمطار فإنها تتصف بالشحة والندرة وخاصة في السنوات الأخيرة فبعد ان كانت تتراوح ما بين 163 ملم عام 1997 و 82,6 ملم عام 2002 و 62 ملم عام 2007 أصبحت في الأعوام الأخيرة تتراوح ما بين 22 ملم عام 2009 و 28 ملم عام 2010 و 26 ملم عام 2011. [17]

وهناك مصدر أخر للموارد المائية وهو الآبار الزراعية و لا زالت أعداد هذه الآبار قليلة أذا ما قورنت بكمية المياه الجوفية المتوفرة في المحافظة والجدول (3) يبين أعداد الآبار الزراعية في القطاع الحكومي والقطاع الخاص.

جدول (3)
(اعداد الابار في القطاعين العام والخاص والكلي لعام 2011)

السعة الزراعية	اعداد الابار في القطاع العام		اغداد الابار في القطاع الخاص		المجموع الكلي	
	العاملة	غير العاملة	العاملة	غير العاملة	العاملة	غير العاملة
السماوة	34	7	737	23	771	30
الخضر			18	5	18	5
المجموع	34	7	755	28	789	35

المصدر: وزارة الزراعة/قسم الاحصاء والقوى العاملة/دائرة التخطيط والمتابعة / بيانات عام 2011. [18]
والجدول اعلاه يبين ان الابار تتركز فقط في السماوة والخضر بينما المناطق الاخرى وخاصة البادية الجنوبية تكاد تخلو من الابار.

3- الأيدي العاملة الزراعية

يبلغ عدد سكان محافظة السماوة حوالي 704022 نسمة حسب تقديرات السكان لعام 2011. حيث يبلغ عدد الذكور حوالي 353828 نسمة بينما يبلغ عدد الإناث حوالي 350194 نسمة.ويشكل الحضر ما نسبة 44% من السكان نصفهم تقريبا من الذكور ويشكل الريف ما نسبة 56% من السكان يشكل الذكور أكثر من نصفهم تقريبا. حيث بلغ عدد الذكور في الحضر حوالي 156124 نسمة وفي الريف حوالي 197520 نسمة أما عدد الإناث

فيبلغ في الحضر حوالي 153646 نسمة إما عدد الإناث في الريف فانه يبلغ حوالي 196732 نسمة. وإذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أن نسبة كبيرة من الإناث تمارس العمل الزراعي في الريف فان هذه الأرقام تشير إلى وجود أعداد كبيرة من السكان في الريف يمكن الاستفادة منهم في عملية التنمية الزراعية والجدول (4) يبين أعداد الفلاحين المسجلين في الوحدات الإدارية لمحافظة المثنى لعام 2011 عدا قضاء السلمان الذي يتبع البادية الجنوبية.

جدول (4)
(أعداد الفلاحين المسجلين في الوحدات الإدارية للمحافظة لعام 2011)

الوحدة الإدارية	عدد الفلاحين
مركز قضاء الرميثة	1050
ناحية النجمي	1280
ناحية المجد	1075
ناحية الهلال	4830
ناحية الوركاء	2350
قضاء السماوة	-
قضاء الخضر	-
المجوع	15318

المصدر:وزارة الزراعة / مديرية زراعة السماوة / شعبة الاحصاء / بيانات عام 2011.[19]
لذلك وكما موضح أعلاه فان عملية التنمية الزراعية يمكن أن تسهم في امتصاص البطالة الفائضة وإنعاش الأحوال الاقتصادية والمادية لطبقة عريضة من السكان. حيث يبين الجدول وجود أيادي زراعية كافية في المحافظة.

التنمية الزراعية في محافظة المثنى الواقع والطموح

4- المكائن الزراعية

تعد المكائن من المستلزمات الضرورية لتطوير القطاع الزراعي حيث تساهم مساهمة كبيرة في توفير الوقت والجهد والكلفة وكذلك في زيادة إنتاجية الأرض الزراعية نتيجة للتطور الكبير والسريع للآليات الزراعية وقيامها بواجبات متعددة والجدول (5) يبين أعداد الساحبات والحاصدات لعامي 2010 – 2011.

جدول (5)

(اعداد الساحبات والحاصدات في المحافظة للاعوام 2010-2011)

نوع الماكنة	2010			2011		
	العدد الكلي	العدد الصالح	العدد العاطل	العدد الكلي	العدد الصالح	العدد العاطل
الحاصدات	18	18	-	38	38	-
الساحبات	900	850	50	993	872	121

المصدر: http://www.moagr.org/datadet.php?id=70[20]

ويتضح من الجدول أعلاه أن هناك نقصا كبيرا في الآلات الزراعية في المحافظة فبالنسبة للحاصدات يتبين لنا ان هناك حاصدة لكل 25380 دونم أذا ما قورنت بالنسبة للأراضي الصالحة للزراعة و حاصدة لكل 6708 دونم اذا ما قورنت بالاراضي المزروعة فعلا. أذا ما علمنا أن المعيار الحقيقي العالمي لعمل الحاصدة في الظروف المتوسطة لا يتعدى 240 دونم لكل حاصدة علما أن زمن الحصاد محدود جدا.

أما بالنسبة للساحبات الصالحة للعمل يتبين لنا أن هناك ساحبة لكل 1106 دونم صالح للزراعة وساحبة لكل 292 دونم مزروع فعلا. أذا ما علمنا أن المعيار الحقيقي العالمي لعمل الساحبة في الظروف الطبيعية لا يتعدى 240 دونم / ساحبة.

5- المحاصيل الزراعية الصيفية

تزرع محافظة المثنى معظم المحاصيل الصيفية سواء المحاصيل اليومية الرئيسية مثل الرز والسمسم والذرة البيضاء والذرة الصفراء والماش وزهرة الشمس وكذلك تزرع الخضروات والفواكه الصيفية مثل الطماطة والباذنجان والبطاطا والجت والخيار وكذلك معظم الفواكه مثل العنب والبرتقال والتفاح والخوخ والكمثرى والمشمش والتين والرمان والرارنج. وسنبينها بالتفصيل.

أ- المحاصيل المزروعة

يوضح الجدول (6) المساحات المزروعة بالدونم للعامين 2010 -2011 المقترحة والمنفذة فعلا والنسبة المئوية للمنفذ فعلا ونلاحظ من الجدول ان نسبة المنفذ فعلا تبلغ حوالي 71% من المخطط على مستوى المحافظة للعام 2010 و 86% بالنسبة للمخطط على مستوى المحافظة للعام 2011 . حيث ان بالرغم من المساحات المتواضعة التي خطط لها إلا أنها لم يتم تنفيذها بالكامل.

التنمية الزراعية في محافظة المثنى الواقع والطموح

جدول (6)
(المساحات المزروعة للمحاصيل الصيفية للعامين 2010-2011 بالدونم)

المحصول	عام 2010		النسبة %	عام 2011		النسبة %
	مقترح	منفذ		مقترح	منفذ	
الرز	6000	4710	89	7500	5351	71
سمسم	165	127	77	140	170	122
طماطة	94	52	55	125	56	45
باذنجان	215	206	96	325	390	120
دخن	1240	818	66	720	174	76
ذرة بيضاء (حبوب)	7700	6017	78	6850	7384	108
ذرة بيضاء(علف)	18580	15004	81	20700	20089	97
ماش	370	100	27	279	174	64
خضروات صيفية	3213	2753	86	130	132	101
جت	3220	3850	122	3400	50	1,74
خيار ماء	116	45	39	190	225	118
خيار	1805	1605	89	1670	1439	86
ذرة صفراء	10	37	37			
زهرة الشمس		4			377	
المحافظة	42768	35328	71	42029	36011	86

المصدر:وزارة الزراعة/ مديرية زراعة السماوة / شعبة التخطيط والمتابعة/ بيانات 2010-2011.[21]

ب- الكميات المنتجة

يبين الجدول (7) الكميات المنتجة بالطن وغلة الدونم الواحد من المحاصيل الصيفية اليومية والخضروات للأعوام 2007-2008-2009 .

التنمية الزراعية في محافظة المثنى الواقع والطموح

جدول (7)

(كميات الانتاج والانتاجية للمحاصيل الصيفية للأعوام 2007-2008-2009)

المحصول	2007			2008			2009		
	المساحة المنفذة دونم	الانتاج كغم	انتاجية كغم /دونم	مساحة	انتاج	انتاجية	مساحة	انتاج	انتاجية
الشلب	17304	11507	665	13309	8438	634	6926	3359	485
ذرة بيضاء	3670	991	270	3497	944	270	3067	828	270
ذرة بيضاء علف	16977			17265			17923		
ماش	109	22	200			200	233	47	200
سمسم	295	48	160	365	58	160	120	19	160
دخن	449	116	250	1092	273	250	1206	302	250
باميا	3104	2483	800	3892	3114	800	3514	2811	800
باذنجان	274	1370	5000	386	1930	5000	468	2340	5000
طماطة	83	294	3000	60	180	3000	72	216	3000
رقي	882	1764	2000	1048	2096	2000	858	1716	2000
بطيخ	808	1616	2000	1261	2522	2000	1136	2272	2000
خضروات	499	749	1500	516	774	1500	250	375	1500
شجر	70	88	1250	25	31	1250	25	31	1250
لوبيا	404	324	800	543	434	800	535	428	800
خيار ماء	229	515	2250	153	344	2250	152	342	2250
خيار	229	3385	2500	1267	3168	2500	1705	342	2250
بصل	4010	48	12000	1575	18900		151		
بطاطا				40					
المجموع	50521	25275	34645	46300	34206	34614	38353	19349	21710

المصدر: وزارة الزراعة/ مديرية زراعة السماوة / شعبة التخطيط والمتابعة / بيانات اعوام مختلفة .[22]

أما بالنسبة للفواكه فيبين الجدول (8) أعداد أشجار الفواكه في محافظة المثنى للعام 2009 ونسبتها من العراق ككل وكذلك متوسط إنتاجية الشجرة الواحدة ومجموع الإنتاج الكلي لهذه الأشجار ونلاحظ من الجدول (8) تدني أعداد أشجار الفواكه في المحافظة بالنسبة إلى العراق ككل.

جدول (8)
(اعداد اشجار الفاكهة في محافظة المثنى وكمية الانتاج للعام 2009)

الشجرة	اعدادها	نسبتها من العراق	انتاجية الشجرة الواحدة (كغم)	مجموع الانتاج الكلي (طن)
العنب	6211	0.003	18.8	116,766
البرتقال	363	0.003	11	3,993
التفاح	231	0,01	22,1	5,105
الخوخ	129	0,04	18,4	2,373
الكمثرى	345	0,3	23,3	8,038
المشمش	451	0,01	23,2	10,463
التين	5977	0,6	18,8	112,367
الرمان	12822	5,01	21,7	278,237
الرارنج	170	5,51	10,9	1,853

المصدر: http://www.moagr.org/datadet.php?id=70[23]

اما بالنسبة للنخيل الذي تشتهر محافظة المثنى فيه فقد بلغت أعداد النخيل الكلية عام 2010 حوالي 602389 نخلة تحتل مساحة 17384 دونم. يبلغ عدد النخيل المنتج فيها 394897 نخلة. اما النخيل غير المنتج بسبب الارتفاع والقدم فيبلغ 111400 نخلة. اما النخيل المهمل فيبلغ 3800 نخلة تحتل حوالي 90 دونم. في حين بلغت أعداد النخيل المخلوع حوالي 8200 نخلة تحتل حوالي 130 دونم ومن الأرقام أعلاه تبين لنا أن النخيل المنتج يبلغ حواي 65% من مجموع النخيل الكلي. وهي نسبة تؤشر مدى الإهمال الذي تعرض له النخيل في المحافظة على الرغم من كون المحافظة تشتهر بهذا النوع من الأشجار. [24]

6- المحاصيل الزراعية الشتوية

تزرع في محافظة المثنى محاصيل عديدة, فمنها المحاصيل الحبوبية مثل الحنطة والشعير والخضروات مثل الباقلاء والبصل والطماطة المحمية والخيار والباذنجان المغطى وسنوضح هذا الموضوع من خلال النقاط التالية:

أ- الكميات المنتجة

يبين الجدول (9) الكميات المنتجة بالطن وغلة الدونم الواحد من المحاصيل الشتوية من الحبوب والخضروات للأعوام 2007-2008-2009

التنمية الزراعية في محافظة المثنى الواقع والطموح

جدول (9)
(كميات الانتاج والانتاجية للمحاصيل الشتوية للاعوام 2007-2008-2009)

المحصول	2007			2008			2009		
	المساحة المنفذة دونم	الانتاج كغم	انتاجية كغم /دونم	مساحة	انتاج	انتاجية	مساحة	انتاج	انتاجية
الحنطة	50252	15176	302	53696	16216	302	52795	15944	302
الشعير	109319	23613	216	119794	25876	216	98148	21200	216
الباقلاء	1012	2024	2000	1195	2390	2000	760	1520	2000
البصل	215	860	4000	329	1319	4000	336	1344	4000
طماطة مغطاة	478	2868	6000	646	3876	6000	823	4983	6000
خضروات	821	1232	1500	936,5	1405	1500	357	536	1500
خيار ماء مغطى	106	742	7000	174	1218	7000	206	1442	7000
باذنجان مغطى	80	400	5000	166	830	5000	195	975	5000
جت جديد	1720	20640	12000	350	4200	12000	800	9600	12000
شعير مغطى	18			5					
بطاطا							75		
ثوم							30		
المجموع	164021	67555	38018	177291,5	57327	38018	154525	57499	38018

المصدر: مديرية زراعة السماوة / شعبة التخطيط والمتابعة / بيانات اعوام مختلفة .[25]

ب- المساحات المزروعة

يوضح الجدول (10) المساحات المزروعة بالدونم للعامين 2010-2011 المقترحة والمنفذة فعلا والنسبة المئوية للمنفذ فعلا ونلاحظ من الجدول ان نسبة المنفذ فعلا تبلغ حوالي 90% لعام 2010 و 89% لعام 2011. بالنسبة للمخطط على مستوى المحافظة ورغم المساحات المتواضعة المخطط زراعتها الا انه لم يتم تنفيذها بالكامل.

التنمية الزراعية في محافظة المثنى الواقع والطموح

جدول (10)

(المساحات المزروعة فعلا والمخططة للمحاصيل الشتوية للاعوام 2010-2011 بالدونم)

المحصول	2010			2011		
	مقترح	منفذ	%	مقترح	منفذ	%
حنطة	84950	72811	86	113142	99041	87
شعير	120500	108356	90	120766	104767	87
طماطة مغطاة	949	483	51	756	365	48
باقلاء	735	292	40	557	493	88
بطاطا	150	58	39	25	7	28
بصل اخضر						
خضروات شتوية	463	443	96	252	300	119
خيار مغطى	331	234	71	283	166	59
باذنجان مغطى	304	208	68	248	133	54
ثوم						
جت جديد	2560	6296	246	2150	6226	289
باميا مغطاة		40				
شعير مغطى	10	14	140	16	15	94
المجموع	210952	189235	90	238195	211513	89

المصدر:وزارة الزراعة / مديرية زراعة السماوة / شعبة التخطيط والمتابعة /بيانات الاعوام 2010-2011.[26]

7- الثروة الحيوانية

تعد الثروة الحيوانية من الأنشطة الزراعية المهمة التي يقاس من خلالها المستوى المعيشي والصحي للبلدان المتقدمة من خلال كمية استهلاك البروتين الحيواني ويبين الجدول (11) أعداد الثروة الحيوانية في كافة المستوصفات البيطرية في المحافظة عام 2007 وكما يلي:

جدول (11)

(اعداد الثروة الحيوانية لسنة 2007 في محافظة المثنى)

ت	اسم الشعبة	الاغنام	الماعز	الابقار	الجمال	الجاموس
1	السماوة	760129	44015	1480		
2	الوركاء	107830	7983	6460	90	
3	المجد	45009	3064	4915		503
4	النجمي	29374	1724	3000		58
5	الرميثة	38473	2251	5805	230	968
6	الخضر	195249	9573	7532		
7	الهلال	147090	13210	5955	1881	503
المجموع		1323154	81820	35147	2191	2032

المصدر:وزارة الزراعة /مديرية زراعة المثنى / شعبة الاحصاء, بيانات عام 2007. [27]

التنمية الزراعية في محافظة المثنى الواقع والطموح

وقد بلغت أعداد الثروة الحيوانية في عام 2000 كما يلي (الابقار 42421 رأس, الجاموس 6963 رأس, الاغنام 850000 رأس, الماعز 42375 رأس, الابل 7205 رأس) ولا زالت هذه الاعداد ليس في مستوى الطموح. اما بالنسبة لاعداد حقول الدواجن فقد بلغت على مستوى المحافظة 27 حقلا عام 2009 موزعة على السماوة 11 حقل, الرميثة 4 حقل, الخضر 2 حقل وهي ارقام تشير الى هزالة وتدني مستوى الانتاج لهذا النوع من اللحوم البيضاء رغم وجود امكانية كبيرة للعمل في هذا النوع من المشاريع. ولإعطاء صورة اوضح عن مشاريع الثروة الحيوانية في محافظة المثنى يوضح الجدول (12) انواع المشاريع العاملة والمتوقفة المتعلقة بالثروة الحيوانية لعام 2010.

جدول (12)

(مشاريع الثروة الحيوانية في محافظة المثنى للعام 2010)

نوع المشروع	عدد الحقول الكلي	عدد الحقول العاملة	الطاقة التصميمية	الطاقة التشغيلية	عدد الهلاكات	المسوق	الملاحظات
فروج لحم	85 حقل	62 حقل	1012546 طير	2280718 طير	456144	1824574 طير	بعد طرح الهلاكات
بيض المائدة	9 حقل	1 حقل	121648 دجاجة	39600دجاجة	800 دجاجة	1458000 بيضة	خلال الفصل
تسمين العجول	4	2	250 راس	210 راس		50 راس	
تسمين الاغنام	1	متوقف	80 راس	متوقف		متوقف	
معامل علف	5	1	23 طن/ساعة	5 طن / ساعة			علف دواجن
المفاقس	1	متوقف	1500000 بيضة	متوقف		متوقف	
بحيرات اسملك	47	5	40000 اصبعية	40000 اصبعية		لم يسوق	

المصدر:وزارة الزراعة/ مديرية زراعة السماوة /شعبة التخطيط والمتابعة / بيانات عام 2010.[28]

يتبين لنا من الجدول أعلاه أن هناك 62 حقل دواجن لفروج اللحم تعمل فقط في المثنى وكذلك ان هناك نسبة هلاكات عالية في إعداد الطيور. اما بالنسبة لمشاريع بيض المائدة فان هناك حقلا واحدا من تسعة حقول يعمل فقط وهو مؤشر خطير على تدني هذا المنتوج المهم. وكذلك فان مشاريع تسمين العجول فيها مشروعان من اربعة تعمل فقط وبطاقة متواضعة. اما مشاريع الاغنام ومعامل العلف والمفاقس فانها متوقفة تماما. اما بالنسبة لمشاريع بحيرات الاسماك وهي من المشاريع المهمة فنلاحظ ان 5 بحيرات من مجموع 47 بحيرة فقط تعمل في المحافظة حيث انها متوقفة بسبب ارتفاع الأسعار وعدم توفر حصة مائية وكذلك وجود نزاعات عشائرية حول الأراضي.

- الحيازات الزراعية

يقصد بمفهوم الحيازات الزراعية هي المساحات الزراعية التي يمتلكها فلاح او مجموعة من الفلاحين وتلعب أعداد ومساحات الحيازات الزراعية دور فعال ومهم في كميات إنتاج المحاصيل الزراعية لأنه عندما تزداد أعداد الحيازات الكبيرة يمكن الاستفادة من مزايا المشاريع الكبيرة في تقليل كلف الإنتاج والجدول(13) يبين المساحات المتعاقد عليها وفق قانون 35 لسنة 1983 وعدد العقود الزراعية في أقضية ونواحي محافظة المثنى.

جدول (13)

(المساحات المتعاقد عليها وفق قانون 35 لسنة 1983)

الوحدة الادارية	المساحة المؤجرة	عدد العقود الزراعية
قضاء الرميثة	1058	39
ناحية النجمي	50945	487
ناحية المجد	13586	327
قضاء السماوة	25541	606
قضاء السلمان	165947	1774
قضاء الخضر	74244	1021
قضاء الوركاء	44555	599

المصدر:وزارة الزراعة / مديرية زراعة المثنى / شعبة الاحصاء /بيانات عام 2010. [29]

اما بالنسبة إلى مساحة الأراضي الزراعية المتعاقد عليها وفق قانون 117 لسنة 1970 فقد بلغت وفق تعليمات 4 حوالي 70444 دونم وبلغ عدد الفلاحين 2461 أما تلك التي وفق تعليمات 6 فقد بلغت مساحتها 35898 دونم وبلغ عدد الفلاحين 1619. ونستنتج من الجدول(13) ان معظم المساحات الزراعية مؤجرة وفق قانون 35 لسنة 1983 حيث بلغ مجموع المساحات المؤجرة 375876 دونم بمجموع عقود 4853 بمعدل 77,5 دونم لكل عقد.

9- الرؤية المستقبلية

يرى الباحث أن هناك مجموعة من المحاور يمكن ان تسهم في تفعيل القطاع الزراعي في محافظة المثنى في المستقبل وكما يلي:

1- الاتصال بمراكز البحث العلمي العالمية المتخصصة في مجال التطوير والتنمية الزراعية من اجل تحديد الأساليب الحديثة والمتطورة التي يمكن ان تصلح في تطوير القطاع الزراعي في المحافظة بشكل خاص والعراق بشكل عام .
2- تشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي في المجال الزراعي وعدم وضع العراقيل أمام هذا الاستثمار.
3- الحفاظ على الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة واستصلاح أراضي جديدة في المحافظة.
4- ضرورة ان تتخصص المحافظة بزراعة محاصيل الخضراوات والابتعاد عن زراعة الحبوب وذلك لشحه المياه ولغرض زراعة مساحات زراعية اكبر .
5- انشاء مساحات واسعة للمراعي لغرض زيادة أعداد الثروة الحيوانية في المحافظة علما ان المحافظة تمتلك مراعي يمكن الاستفادة منها في البادية الجنوبية .
6- تشجيع الباحثين على نشر المزيد من الأبحاث والدراسات التي تختص بالرؤية المستقبلية للزراعة في المحافظة .
7- تشجيع الفلاحين على الزراعة المغطاة من خلال تقديم الدعم وتوفير كافة المستلزمات الضرورية الأزمة لمثل هذه النوع من الزراعة علما أن الزراعة المغطاة تحتاج إلى كميات قليلة من المياه .

التنمية الزراعية في محافظة المثنى الواقع والطموح

الاستنتاجات

1- أن نسبة كبيرة من الأراضي الزراعية الصالحة غير مستغلة وهناك أراضي أخرى يمكن استصلاحها .
2- تعدد مصادر المياه المتوفرة في المحافظة من انهار سطحية ومياه جوفية وأمطار ولا زالت معظم المناطق الزراعية تعتمد على طرق الري القديمة.
3- وجود أيادي عاملة زراعية متوفرة وبإعداد مناسبة .
4- هناك نقص واضح في المكائن والآلات الزراعية .
5- أن أنتاج المحافظة من المحاصيل الصيفية والشتوية ليس على مستوى الطموح .
6- ان الثروة الحيوانية في المحافظة تعاني من الإهمال وان أعداد الثروة الحيوانية لا تتناسب مع حجم المحافظة وحجم المراعي الموجودة فيها .
7- الحيازات الزراعية الصغيرة في المحافظة تتسم بكثرة أعدادها وقلة أعداد الحيازات الكبيرة .
8- أن النخيل يعاني من الإهمال وتناقص أعداد النخيل في المحافظة رغم ان المحافظة تشتهر بنخيلها.
9- قلة الاستثمارات الزراعية في المحافظة.
10- هناك نقص واضح في الزراعة المغطاة في المحافظة .

التوصيات

1- يؤكد الباحث على صحة فرضية البحث من كون المحافظة تمتلك المؤهلات اللازمة للنهوض بالواقع الزراعي في المحافظة .
2- أعداد خطط زراعية للاستفادة من الأراضي الزراعية الصالحة والعمل على استصلاح أراضي زراعية جديدة.
3- الاستفادة القصوى من المياه المتوفرة من خلال استخدام وسائل الري الحديثة والعمل بطريقة الري بالتنقيط .
4- تشجيع العمالة الزراعية على العودة للزراعة من خلال دعم الفلاح بكافة الوسائل المتاحة .
5- ضرورة توفير المكائن والآلات الزراعية وبأعداد مناسبة وكافية للنهوض بالواقع الزراعي للمحافظة من خلال الضغط على وزارة الزراعة لزيادة حصة المحافظة وتشجيع القطاع الخاص على استيراد هذه الآليات .
6- تشجيع زراعة أشجار الفواكه والعمل على زيادة أعداد البساتين في المحافظة من خلال أعطاء القروض الطويلة الآجلة للفلاحين .
7- تشجيع الفلاحين على زراعة الخضروات المغطاة وتوفير كل مستلزمات نجاحها ودعمها.
8- العمل على زيادة الثروة الحيوانية في المحافظة والاستفادة من المراعي الطبيعية في البادية الجنوبية.
9- الاهتمام بالنخيل الموجود حاليا والعمل على زيادة بساتين النخيل في المحافظة واقترح العمل على مشروع لزراعة مليون نخلة في المحافظة.
10- تشجيع المستثمرين على الاستثمار الزراعي في المحافظة من خلال توفير كافة المستلزمات الضرورية وتسهيل عمل المستثمرين من داخل وخارج المحافظة .
11- تفعيل المبادرة الزراعية الخاصة بزيادة أعداد الآبار الزراعية لغرض الاستفادة القصوى من المياه المتوفرة .
12- تشجيع التعاون بين مديرية زراعة المثنى وكلية الزراعة في المحافظة والاستفادة من كافة البحوث الزراعية التي تقوم بها الكلية والاستفادة من الخبرات المتوفرة فيها .

التنمية الزراعية في محافظة المثنى الواقع والطموح

المصادر

1- قيس ناظم غزال,- زويد فتحي عبد, محددات نمو الزراعة العراقية للمدة من 1980-2005, مجلة تنمية الرافدين, العدد91 مجلد 30 لسنة 2008, ص224
2- عماد عمار اسماعيل السنبل, النمو الاقتصادي والتغيرات الهيكلية في الاقتصاد العراقي (1970-1999) اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الزراعة جامعة بغداد-2002)ص15
3- الاء محمد عبد الله المولى, اثر الفائض الاقتصادي الزراعي في النمو الزراعي لدول متباينة الدخل, اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الزراعة والغابات, جامعة الموصل,2004,ص16
4- علاء وجيه مهدي النعمه, دور التقدم التقني في تنمية القطاع الزراعي في العراق- رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد- جامعة الموصل- 2005 ص4
5- اسوان عبد القادر زيدان, دراسة اقتصادية لبيان اثر الاستثمار الزراعي على نمو القطاع الزراعي في العراق للمدة 1908-2000, رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الزراعة والغابات, جامعة الموصل, 2000, ص50
6- فليح حسن خلف, التنمية والتخطيط الاقتصادي, عمان الاردن, جدارا للكتاب العالمي, عالم الكتاب الحديث, 2006, ص 206
7- صلاح الوزان, تنمية الزراعة العريقة الواقع والممكن(بيروت لبنان, مركز دراسات الوحدة العربية, الطبعة الاولى- 1998) ص 119
8- فليح حسن خلف, التنمية والتخطيط الاقتصادي, مصدر سابق, ص 206-207
9- سالم توفيق النجفي, التنمية الاقتصادية الزراعية(جامعة الموصل, 1987, الطبعة الثانية) ص 190-192
10- ميشيل ب-تودارو, التنمية الاقتصادية, تعريب ومراجعة محمود حسين حسن, محمود حامد عبد الرزاق (الخرطوم – دار المريخ للنشر, 2001)ص 400-401
11- بثينة حبيب سلمان الشريفي, الامن المائي وتاثيره في التنمية الزراعية في العراق, رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد, الجامعة المستنصرية, 2006, ص76
12- اسوان عبد القادر زيدان, دراسة اقتصادية لبيان اثر الاستثمار الزراعي على نمو القطاع الزراعي في العراق للمدة 1908-2000, مصدر سابق, ص53
13- علاء وجيه مهدي النعمه, دور التقدم التقني في تنمية القطاع الزراعي في العراق, مصدر سابق, ص 9-10
14- علاء وجيه مهدي النعمه, دور التقدم التقني في تنمية القطاع الزراعي في العراق, مصدر سابق, ص11
15- مديرية زراعة السماوة/ شعبة الاحصاء.
16- مديرية الموارد المائية في السماوة / شعبة المتابعة.
17- مديرية الانواء الجوية في محافظة المثنى .
18- وزارة الزراعة, قسم الاحصاء والقوى العاملة, دائرة التخطيط والمتابعة.
19- مديرية زراعة السماوة/ شعبة الاحصاء/ مصدر سابق .
20- http://www.moagr.org/datadet.php?id=70
21- مديرية زراعة السماوة, شعبة التخطيط والمتابعة.
22- مديرية زراعة السماوة, شعبة التخطيط والمتابعة / مصدر سابق .
23- http://www.moagr.org/datadet.php?id=70.
24- مديرية زراعة السماوة/ شعبة التخطيط والمتابعة / مصدر سابق .
25- مديرية زراعة السماوة, شعبة الاحصاء / مصدر سابق .
26- مديرية زراعة السماوة, شعبة التخطيط والمتابعة / مصدر سابق .
27- مديرية زراعة المثنى /شعبة الاحصاء/ مصدر سابق .
28- مديرية زراعة السماوة, شعبة التخطيط والمتابعة / مصدر سابق .
29- مديرية زراعة المثنى /شعبة الاحصاء / مصدر سابق .